DOI: https://doi.org/10.22452/ris.vol10no1.8 Vol. 10 No. 1 (2023): 129-145

ONLINE JOURNAL OF RESEARCH IN ISLAMIC STUDIES
المجلة المحكمة عبر الانترنت في الدراسات الإسلامية
UNIVERSITI MALAYA
Akademi Pengajian Islam

Received: 2023-02-22 Accepted: 2023-05-29 Published: 2023-06-28

Original Article

دلالة "محتمل" عند المحدثين دراسة تطبيقية الإمام البخاري أنموذجا

Implication of "Muhtamal" Among Hadith Scholars: An Applied Study Imam Al-Bukhari as a Model

Mohammed Aziz Al-Azimi[a*]

[a] Associate Professor, Department of Tafsir and Hadith - College of Sharia and Islamic Studies - Kuwait University
*** Corresponding author, email: mohammed.alaziz@ku.edu.kw**

ملخص:

الإمام البخاري رحمه من الأئمة المعتبرين في الجرح والتعديل، ولمتازعن بقية أقرانه ستخدام لألفاظ في الجرح تنمي عن علو قدمه، ورسوخه في هذا لباب، ومن تلك الألفاظ إطلاقه على بعض للرواة لفظ"محتمل"، ولعدم إدراج الأئمة هذا اللفظ ضمن لألفاظ مراتب الجرح والتعديل، قمت بجمع مادة هذا البحث ووسمته" دلالة محتمل عند لمحدثين درلسة تطبيقية الإمام البخاري أنموذجا"، وحتى يتضح دلالة هذا اللفظ في للرواة الموسومين من قبل البخاري به، قمت ببيان مفهوم لفظ "محتمل" في اللغة والاصطلاح، ثم حصرت للرواة للذين قال فيهم البخاري "محتمل"، وقمت بنزهة تفصيلية لهؤلاء للرواة؛ وذلك بجمع أقوال الأئمة فيهم، سواء المختلف فيهم أو المجمع على ضعفهم، وخلاصة للقول فيهم، ثم بينت مرتبتهم عند البخاري، فكان منهم من أطلق عليه لفظ "محتمل" مجردا ومقرو ، حيث أخرج في صحيحه لبعض هؤلاء من قال فيهم "محتمل"، و ستقراء أقوال أئمة الجرح والتعديل تبين أن هؤلاء للرواة مختلف فيهم بين التوثيق والتضعيف، ومن الممكن أن يقال فيهم "صدوق" مضافا إليها الخطأ أو للوهم، إلا ما قرنه بحكم كسعيد بن عبد العزيز، "فيه نظر لا يحتمل"، وتبين أنه ممن زوك الحديث، وقمت بتوضيح كلام الخطابي في تعريفه للصحيح "الصحيح ما اتصل سنده وعدلت أهلية ذلك وللتمكن من معرفته احتمل لستقلاله"، في إمكلنية التصحيح في الأعصر لمتأخرة. وختمت البحث لحديث عن أهمية الاحتمال في الكشف عن العلة. وكان لهدف من ذلك بيان الألفاظ للتي لستعملت في الجرح والتعديل، ولم ت عليها الأئمة في مراتبهما، وهدفت من ذلك أيضا الوقوف على دلالة لفظ محتمل في إطلاقات البخاري على بعض للرواة. واتبعت في صياغة هذا البحث على ثلاثة مناهج رئيسية: وهم للمنهج الاستقرائي، والتحليلي، والاستنباطي. ونتج عن هذا البحث: أن لفظ "محتمل" عند البخاري، نزل من مرتبة من قيل فيه "ثقة"، إلى مرتبة من قيل فيه "صدوق" مضافا

إليها الخطأ أوللوهم، أو سوء الحفظ.مع إمكلنية إضافة ألفاظ للجرح والتعديل ضمن مراتبهما، تحمل ذلك الوصف، "محتمل الصدق"، أو "محتمل الضعف". ومن لستناجات هذا البحث: إمكلنية إضافة ألفاظ إلى مرلتب لجرح والتعديل، وإمكلنية التصحيح والتضعيف في الأعصر المتاخرة.

الكلمات المفتاحية: دراسة- تطبيقية- لفظ- محتمل- البخاري- أنموذجا.

ABSTRACT

Imam Al-Bukhari, may Allah have mercy on him, is considered one of the respected scholars in the field of "Jarh wa Ta'dil" (the science of criticizing and evaluating narrators). He distinguished himself from his contemporaries by his use of precise and meticulous terminology in the field of Jarh (criticism), which reflected his high standards and expertise in this area. One of the unique terms he used was "Muhtamal" (possible) to describe certain narrators. Since this term was not included by other scholars in the hierarchy of Jarh wa Ta'dil terminology, I conducted research on this subject and I titled it as " Implication of "Muhtamal" Among Hadith Scholars: An Applied Study Based on Imam Al-Bukhari's Model". To clarify the implication of this term on the narrators identified by Al-Bukhari, I provided a conceptual explanation of the term "Muhtamal" in both language and technical usage. Then, I compiled a list of narrators whom Al-Bukhari described as "Muhtamal" and provided a detailed analysis of these narrators, including the opinions of other scholars regarding their reliability, whether there were differences of opinion or a consensus on their weakness. Finally, I determined the ranking or status of these narrators according to Al-Bukhari's assessment. Some of these narrators were labeled as "Muhtamal" without any additional qualification, while for others, Al-Bukhari used this term along with specific remarks. In his Sahih (authentic) collection, he mentioned that some of them were "Muhtamal." By examining the statements of other critics and evaluators, it became evident that opinions varied regarding the reliability or weakness of these narrators. Some scholars considered them trustworthy, albeit prone to error or confusion, except in cases like Sa'id ibn 'Abdul-'Aziz, where Al-Bukhari explicitly stated, "There is a consideration about him that cannot be possible." It became clear that his hadith narration was disregarded. Additionally, I clarified the explanation provided by Al-Khattabi in his definition of "Sahih" (authentic), stating that it refers to a hadith with a connected chain of narrators whose reliability has been verified, and the ability to independently verify it is possible. This suggests the possibility of corrections being made in later eras. I concluded the research by discussing the importance of the concept of "Muhtamal" possibility in uncovering reasons. The objective is to identify the terms used in the field of Jarh wa Ta'dil that were not explicitly mentioned by other scholars in their classifications. Additionally, the aim is to examine the implications of the term "Muhtamal" in Al-Bukhari's remarks regarding certain narrators. There are three main methodologies in formulating this research: inductive, analytical, and deductive approaches. As a result of this study, it was found that the term "Muhtamal" used by Al-Bukhari lowered the status of narrators from those who were described as "Thiqa" (trustworthy) to those who were described as "Sadooq" (truthful) with the addition of errors, illusions, or weak memory. There is also the possibility of adding terms within the hierarchy of Jarh wa Ta'dil that carry the description of "Muhtamal as-Sidq" (possibly truthful) or "Muhtamal ad-Da'af" (possibly weak). One of the conclusions drawn from this research is the possibility of adding terms to the hierarchy of Jarh wa Ta'dil (criticism and evaluation) and the possibility of corrections and weakening in later eras.
Keywords:.

Keywords: study; applied; term; Muhtamal, Al-Bukhari & model

المقدمة

الحمد رب العالمين على ما ألهم وعلم من العلم ما لم نعلم، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد النبي الأكرم، المبعوث إلى سائر الأمم لشرع الأقوم والمنهج الأحكم – صلى عليه وآله وصحبه وسلم– وبعد.

فإن ألفاظ الجرح والتعديل مرت بمراحل تراكمية، منذ أن قعد لها ابن أبي حاتم مرورا لخطيب، وابن الصلاح والذهبي والعراقي نهاية بن حجر والسيوطي والسخاوي، فكل زاد في مراتب التعديل والتجريح ألفاظا، وهذا يعني أن هذه المراتب قابلة للز دة حسب الاجتهاد، ومن هذا المنطلق وجدت لفظ "محتمل" وما اشتق منه، استخدمه البخاري في ضعفائه في بعض الرواة، ولم يتطرق إليها أحد من النقاد، ولم يحدد المصنفون هذا المصطلح من أي مراتب الجرح والتعديل هو، والذي يظهر لي أنه من الألفاظ المتجاذبة بين القبول والرد، أي يحتمل الجرح أحيا ، إذا كان الراوي ضعيفا، فيكون احتمال الرواية هنا بمعنى احتمال رواية الكتابة. ويحتمل التعديل أحيا ، إذا كان الراوي صدوقا، وتكلم فيه مر لا يقدح في الاحتجاج بروايته كالوصف لبدعة، فاحتمال الرواية هنا بمعنى احتمال رواية الاحتجاج، فالذي يحدد المعنى السياق، و قي أقوال النقاد فيه. وهدفت من ذلك تحديد المراد من لفظ "محتمل" عند البخاري، لذلك سطرت هذا البحث ووسمتهـ"دلالة محتمل عند المحدثين دراسة تطبيقية الإمام البخاري أنموذجا"، سائلا المولى التوفيق والسداد.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أهمية ومكانة ما يتعلق به، فمنزلة البخاري ومكانته العلمية بين أئمة الجرح والتعديل لا تخفى، ومكانة علم الجرح والتعديل بين العلوم تنزا، ومن الدقة المتناهية للبخاري في استخدامه للألفاظ لا تضاهى، ومن هنا جاءت أهمية الوقوف على دلالة لفظ "محتمل" في إطلاقاته على بعض الرواة. لتحديد منزلتهم من الجرح والتعديل.

الدراسات السابقة

لبحث والتفتيش حول هذا البحث، لم أجد من اعتنى بهذه المادة وتطرق لها عند الإمام البخاري. لكن هناك من اختص بها عند الإمام أبي حاتم الرازي، كالدكتور سامي عواد بدوي حمود الدليمي، في بحثه الموسومهـ"من قال فيه أبو حاتم الرازي "لا يحتمل هذا" في كتاب العلل لابن أبي حاتم –دراسة نقدية– نشرته مجلة البحوث والدراسات الإسلامية/عدد54.

وقد بلغ عدد الراوة الذين قام بجمعهم تسعة (9) رواة، قام بدراستهم كما قال دراسة نقدية.

ولا علاقة له ببحثي من قريب أو بعيد، ولا تشابه في الراوة التسعة الذين قام بدراستهم..

منهج البحث

تتبعت في كتابة هذا البحث المناهج التالية:

المنهج الاستقرائي: وذلك ستقراء كل من قال فيهم البخاري "محتمل".

المنهج التحليلي: فقمت ببيان دلالة لفظ محتمل في اللغة والاصطلاح، ودراسة هؤلاء الرواة عبر جمع أقوال النقاد فيهم.

المنهج الاستنباطي: وذلك ستنباط مراد البخاري من لفظ محتمل في الرواة، ومرتبتهم من حيث التعديل والتجريح. ومستنبطا مكانة هذا اللفظ في تصحيح الحديث، وأهميتها في الكشف عن العلة.

المطلب الأول: مفهوم محتمل في اللغة والاصطلاح

محتمل في اللغة:

اسم مفعول من احتمل، وأصله حمل، فالحاء والميم واللام، واحد يدل على إقلال الشيء. وله في اللغة عدة معان منها: الغضب، والإثم، والميل، والاعتماد، والكفالة[1]. وأضاف المناوي معان آخرى له فقال: " الاحتمال لغة: العفو والإغضاء وإتعاب النفس في الحسيات ونحو ذلك"[2].

والمعنى الذي يتناسب مع بحثنا هو الأول، وورد في معجم اللغة المعاصرة معنى يقوى مادة البحث وهو: "احتمل ما صدَر عنه: أغضى عليه وعفا عنه"[3].

محتمل في الاصطلاح:

عرفه الجرجاني بقوله: "الاحتمال: ما لا يكون تصور طرفيه كافيًا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني"[4].

ويستعمل عند الفقهاء بمعنى الوهم والجواز فيكون لازما، ويستعمل بمعنى الاقتضاء والتضمين فيكون متعد نحو: يحتمل أن يكون كذا، واحتمل الحال وجوها كثيرة[5].

ويستعمل عند المحدثين بمعنى الرواية، كأن يقال: "احتمل الناس حديثه"، أي رووا عنه، وأحيا تي معطوفا عليه، فيقال: "احتمل الناس حديثه، ورووا عنه"[6].

---

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة: حمل، (106/2)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م. الزبيدي، ج العروس، مادة: ح م ل، (341/28)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

(2) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، (ص40)، الناشر: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت-القاهرة، الطبعة: الأولى، 1410هـ-1990م.

(3) د أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مادة:ح م ل، (562/1)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429هـ - 2008 م.

(4) الجرجاني، التعريفات، (ص12)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء شراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م.

(5) أبو البقاء الحنفي، الكليات، فصل الألف والحاء، (57/1)، المحقق: عد ن درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

(6) أرشيف ملتقى أهل الحديث، (44/32).

المطلب الثاني: منزلة "محتمل" عند البخاري.

اختلف العلماء في مراد البخاري من إطلاقه لفظ "محتمل" هل هي على التوثيق، أم الجرح؟ على أقوال، منها ما نقله المزي في ترجمة عبدالكريم بن أبي المخارق: "قال الحافظ أبو محمد عبد بن أحمد بن سعيد بن يربوع الأشبيلي: بيَّن مسلم جرحه في صدر كتابه. وأما البخاري فلم ينبه من أمره على شيء، فدل أنه عنده على الاحتمال، لأنه قد قال في التاريخ:كل من لم أبين فيه جرحة فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل"[7].

هذه العبارة النادرة التي احتاج المزي أن ينقلها عن البخاري بواسطة نقل غيره عن البخاري تحتاج إلى توضيح معناها، كي لا تبتز جملة منها عن فيها فيدعى لها معنى غير مقصود قائلها. إذ لو قال قائل: إن البخاري قد قال: "إذا قلت: "فيه نظر فلا يحتمل" لدل هذا السياق المبتور على معنى العبارة التي نقلها المزي.

وحتى يتحقق ذلك لا بد من استقصاء ما أطلقه البخاري على الرواة بهذا اللفظ "محتمل" ومشتقاتها، لنقف على حقيقة الراوي بجمع الأقوال فيه، وبذلك يتبين إذا كان محتملا للقبول أو الرد.

1- "عبد بن أبي لبيد المدني"[8]. ابن أبي لبيد المدني أبو المغيرة العابد روى له البخاري مقرو و قي الستة سوى النزمذي، وثقه ابن معين والعجلي[9]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان يرمى لقدر"[10]، وقال أبو حاتم: "صدوق في الحديث"[11]، وقال النسائي: "ليس به س"[12]، وقال ابن عدي: "أما فِي ب الروا ت فلا س به"[13]، وقال العقيلي: "يخالف في بعض حديثه، وجاء أن صفوان بن سليم لم يصل عليه لأجل القدر"[14]، وقال ابن حجر: "عبد بن أبي لبيد بفتح اللام المدني أبو المغيرة نزل الكوفة ثقة رمي لقدر من السادسة"[15].

---

(7) المزي، تهذيب الكمال، (265/18)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 – 1980م.

([8]) البخاري، الضعفاء الصغير (ص69). المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.

(9) ابن معين، ريخ ابن معين رواية الدوري، (327/2). المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1399 – 1979م. العجلي، الثقات، (53/2)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى، 1405 – 1985م.

(10) ابن حبان، الثقات (46/5)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آ د الدكن الهند، الطبعة: الأولى، 1393 ه = 1973م.

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (148/5)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آ د الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271هـ 1952 م.

([12]) المزي، تهذيب الكمال، (484/15).

(13) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (397/5)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان
الطبعة: الأولى، 1418هـ1997م.

(14) العقيلي، الضعفاء الكبير، (292/2)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ - 1984م.

(15) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص319)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سور ، الطبعة: الأولى، 1406 – 1986م.

إذن يتبين مراد البخاري بعد بيان حال عبد بن أبي لبيد أن لفظ "محتمل" أي للقبول والاحتجاج فهو ثقة كما قال الحافظ، ولذا أخرج له البخاري في الصحيح مقرو . وأما قول العقيلي "يخالف في بعض حديثه" فهذا لا يؤثر في رتبة حديثه، ولا يبقى إلا اتهامه لقدر.

2- "عبد الملك بن أعين" قال البخاري: "يحتمل في الحديث"(16). عبد الملك بن أعين روى له الجماعة، ووثقه العجلي(17)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال "كان يتشيع"(18)، واختلف قول ابن معين فيه فنقل عبد بن أحمد وابن شاهين قوله "ليس به س"(19)، ونقل ابن شاهين وغيره عنه "ليس بشيء"(20)، وقال أبو حاتم "محله الصدق صالح الحديث يكتب حديثه"(21)، وقال العقيلي "كان رافضيا"(22)، وأغلظ القول فيه الثوري فيما نقله الجوزقاني: "رافضي كان عند وهم إخوة حمران وعبد الملك وزرارة حمران أغلاهم كان على رأي سوء"(23). وحرف المزي "أغلاهم" إلى أخبثهم" ونسبه للآجري عن أبي داود(24)، وذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو ثقة(25)، وقال ابن حجر" صدوق شيعي له في الصحيحين حديث واحد متابعة"(26).

إذن عبد الملك بن أعين لا تصل رتبته للثقة، ولا تنحط إلى الضعيف، فهو كما قال ابن حجر: صدوق، ويمكن تفسير قول البخاري هنا في عبد الملك بن أعين يحتمل حديثه، أي يكتب حديث للاعتبار، ولذا أخرج له هو ومسلم متابعة، كما قال ابن حجر.

3- "عبد الوهاب بن عطاء الخفاف" قال البخاري: «ليس لقوي عندهم ... وهو محتمل»(27). عبد الوهاب روى له البخاري في خلق أفعال العباد، والباقون، واختلف في توثيقه وتضعيفه. فوثقه ابن معين في رواية الدوري

---

(16) البخاري، الضعفاء الصغير، (ص87).

(17) العجلي، الثقات، (102/2).

(18) ابن حبان، الثقات، (94/7).

(19) ابن شاهين، ريخ أسماء الثقات، (ص158). المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الأولى، 1404 – 1984م. أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد ، (6/3). المحقق: وصي بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني , الر ض، الطبعة: الثانية، 1422هـ - 201 م .

(20) ابن شاهين، ريخ أسماء الضعفاء والكذابين، (ص133)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولى، 1409هـ/1989م.

(21) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (343/5).

(22) العقيلي، الضعفاء الكبير، (32/3).

(23) الجوزقاني، أحوال الرجال، (ص104)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي - فيصل آ د، كستان.

(24) المزي، تهذيب الكمال، (284/18).

(25) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، (ص125)، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادييني، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م.

(26) ابن حجر، التقريب (ص362).

(27) البخاري، الضعفاء الصغير، (ص80). ميزان الاعتدال 681/2، الضعفاء الكبير 77/3، الجرح والتعديل 72/6، تهذيب الكمال 509/18، تهذيب التهذيب 450/6.

"ثقة"، وفي رواية الدرامي "ليس به س"[28]، ووثقه الدار قطني[29] والحسن بن سفيان[30]، وقال ابن سعد "كثير الحديث معروفا صدوقا"[31]، وفي رواية عند الخطيب البغدادي عنه "يكتب حديثه"[32]، وقال ابن عدي"لا س به"[33]. وضعفه أحمد في رواية الميموني عنه(34)، والنسائي بقوله"ليس لقوي"[35]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه محله الصدق، قال ابن أبي حاتم قلت: ليس بقوي عندهم في الحديث[36]، وقال البزار "ليس بقوي وقد احتمل أهل العلم حديثه"[37].

إذن عبد الوهاب الخفاف وثقه بعضهم وضعفه آخرون، ولكن تبين أن الطعن فيه جاء بروايته عن ثور حديثا في فضل العباس، كما قال صالح جزره: "فكان يحيى بن مَعِين يقول: هذا موضوع وعبد الوهاب لم يقل فيه"حدثنا ثور"ولعله دلس فيه وهو ثقة"[38]. وكذا قال الحافظ ابن حجر "صدوق ربما أخطأ أنكروا عليه حديثا....دلسه عن ثور"[39].

وعليه فقول البخاري "يحتمل حديثه"، والبزار "احتمل الناس حديثه"، أي رووا عنه ويقصدان بذلك الحديث الذي تُكلم فيه بسببه، فيغتغفر له ما أخطأ فيه، ويكتب حديثه ويحتج به.

---

(28) ابن معين، ريخ ابن معين رواية الدرامي (ص150). المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق. ورواية الدوري (83/4).

(29) الذهبي، ميزان الاعتدال، (681/2)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382هـ - 1963 م.

(30) ابن حجر، تهذيب التهذيب (453/6)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، 1326هـ.

(31) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (240/7)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990 م.

(32) الخطيب البغدادي، ريخ بعداد، (24/11)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م.

(33) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (517/6).

(34) الذهبي، ميزان الاعتدال، (681/2).

(35) النسائي، الضعفاء والمتروكون، (ص68)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.

(36) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، (72/6).

(37) ابن حجر، تهذيب التهذيب (453/6).

(38) تهذيب الكمال، (514/18)، ميزان الاعتدال، (682/2).

(39) تقريب التهذيب (ص368).

4- " منكدر بن محمد بن المنكدر التيمي": « قال ابن عيينة : لم يكن لحافظ ، وهو محتمل»[40]. المنكدر هذا روى له النزمذي، ولم يوثقه غير أحمد[41]، وفي رواية عزاها قتيبة لأحمد قال "هو كثير الخطأ[42]، وضعفه ابن معين[43]، وأبو زرعة[44] والجوزجاني والنسائي[45] والعجلي[46]، وقال أبو حاتم "كان رجلا صالحا لا يفهم الحديث، وكان كثر الخطأ، لم يكن لحافظ لحديث أبيه"[47]، وقال ابن عدي بعد روايته أحاديث له "وعامتها غير محفوظة"[48]، وقال ابن حبان "كان من خيار عباد فقطعته العبادة عن مراعاة الحفظ، فكان تي لشئ توهما فبطل الاحتجاج خباره"[49].

إذن يتبين من هذا المثال أن مراد البخاري "محتمل" ليس للتوثيق أو القبول كسابقيه، بل هو التأكيد على ضعفه، بدليل إيراده لقول ابن عيينة "لم يكن لحافظ" في سياق الحديث عنه.

5- "عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد المدني" عبد الرحمن هذا استشهد به البخاري في الأدب، وروى له مسلم والأربعة، واختلف فيه فوثقه بعضهم وضعفه آخرون، فممن وثقه ابن معين كما في رواية الدوري والدرامي وابن الجنيد[50]، وفي رواية صالح، وآخرى: صويلح[51]، وقال أحمد "صالح الحديث أو مقبول"[52]، وقال البخاري: «هو

---

(40) البخاري، الضعفاء الصغير، (ص131). منكدر بن محمد بن المنكدر روى عن أبيه روى عنه محمد بن طلحة التيمى ومعن بن عيسى وابو إسحاق الطالقاني وعبد بن مسلمة القعنبي وعمر (2) بن هارون البخلى وعبد بن فع الزبيري وابراهيم ابن موسى سمعت أبي يقول ذلك. قال أبو محمد روى عنه عبد بن وهب. عبد الرحمن محمد بن حمويه (3) بن الحسن قال سمعت أ طالب قال سألت أحمد بن حنبل عن المنكدر بن محمد بن المنكدر فقال: هو ثقة وثنا عبد الرحمن قال (121 م 6) قرئ على العباس بن محمد الدوري قال سألت يحيى بن معين عن المنكدر بن محمد بن المنكدر فقال: ليس بشئ. عبد الرحمن قال سألت ابى عن المنكدر بن محمد بن المنكدر فقال: كان رجلا صالحا لا يقيم الحديث، كان كثير الخطأ، لم يكن لحافظ لحديث أبيه.

عبد الرحمن قال سئل أبو زرعة عن المنكدر بن محمد فقال: ليس بقوى. الجرح والتعديل 406/8، الضعفاء الكبير 254/4.

(41) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (406/8).

(42) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (141/3)، المحقق: عبد القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406هـ.

(43) ابن معين، ريخ ابن معين رواية الدوري، (590/2).

(44) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (406/8).

(45) المزي، تهذيب الكمال، (564/28).

(46) العلجلي، الثقات، (300/2).

(47) المرجع السابق.

(48) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (213/8).

(49) ابن حبان، المجروحين، (23/3)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.

(50)ابن معين، ريخ ابن معين رواية الدوري، (344/2)، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (489/5)، وسؤالات ابن الجنيد لابن معين، (ص320)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1408هـ، 1988م .

(51) ابن معين، ريخ ابن معين رواية الدرامي، (ص5).

(52) أحمد بن حنبل، العلل رواية ابنه عبد ، (352/2). ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (489/5).

ثقة»[53] زاد في التاريخ «ربما وهم»[54]، ووثقه أبو داود[55]، وقال الفسوي والنسائي وابن خزيمة "ليس به س"[56]. وضعفه كل من: العجلي قائلا "يكتب حديثه وليس لقوي"[57]، وقال أبو حاتم "يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو قريب من محمد بن إسحاق، صاحب"المغازي"، وهو حسن الحديث، وليس بثبت ولا قوي"[58]، وقال البخاري «وليس هو ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وكان عبد الرحمن ممن يحتمل في بعض»[59] ، وكان يحيى القطان وابن المديني لا يحمدوه[60]، وقال الدارقطني "ضعيف رمي لقدر"[61].

الذي يظهر من حال عبد الرحمن بن إسحاق المدني، أنه صدوق يكتب حديثه وينظر فيه، فإن توبع صحح حديثه وإلا ترك، لذا قال ابن عدي "في حديثة بعض ما ينكر، ولا يتابع عليه، والأكثر منه صحاح، وهو صالح الحديث، كما قاله أحمد بن حنبل"[62] .

وقول البخاري " وكان عبد الرحمن ممن يحتمل في بعض" أي فيما توبع أو بعه فيه الثقات، لأنه علل ذلك بقوله "وليس هو ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه".

6- "سعيد بن بشير مولى بني نصر"، قال البخاري " يتكلمون في حفظه...وهو يحتمل"[63]. سعيد هذا روى له الأربعة، واختلفت الأقاويل فيه كما قال الحاكم[64]، فوثقه دحيم، وسئل عمن أدركه فقال يوثقونه[65]، وقال شعبة "صدوق اللسان"[66]، قال بقية: فذكرت ذلك لسعيد بن عبد العزيز فقال: "انشر هذا الكلام فإن الناس

(53) النزمذي، العلل الكبير، (ص179).

(54) البخاري، التاريخ الكبير، (258/5).

(55) أبو داود، سؤالات الآجري لأبي داود، (275/1)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي لجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1403هـ/1983م.

(56) يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، (59/3)، المحقق: أكرم ضياء العمري،، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، 1401 هـ- 1981 م. المزي، تهذيب الكمال، (524/16).

(57) العجلي، الثقات، (ص33).

(58) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (212/5).

(59) البخاري، القراءة خلف الإمام، (ص36). حققه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه: الأستاذ محمد عطا خليف الفوحباني، الناشر: المكتبة السلفية، الطبعة: الأولى، 1400هـ - 1980 م.

(60) الجرح والتعديل (212/5).

(61) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، (162/2)، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث لجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية لمدينة المنورة.

(62) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (489/5).

(63) البخاري، الضعفاء الصغير، (ص66).

(64) المزي، تهذيب الكمال، (350/10).

(65) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل، (6/4، 7).

(66) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (412/4).

قد تكلموا فيه"(67)، وقال ابن عيينة "كان حافظا"(68). وأما من ضعفه فمنهم: ابن مهدي ترك حديثه(69)، وضعفه أحمد وابن معين وابن المديني (70)، وقال ابن نمير "منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات"(71)، وقال أبو زرعة وأبو حاتم "محله الصدق...شيخ يكتب حديثه"(72).

إذن سعيد ضعفه أكثر المحدثين بجانب من حسن حاله، وقد ضعفه الحافظ ابن حجر(73)، ومن هنا يفسر قول البخاري "يتكلمون في حفظه... وهو يحتمل" أي يكتب حديثه للاعتبار، يؤكد ذلك قول أبو حاتم لابنه "يحول من الضعفاء"(74)، وقول ابن عدي " له عند أهل دمشق تصانيف، لأنه سكنها وهو بصري، ورأيت له تفسيرا مصنفا من رواية الوليد عنه، ولا أرى بما يروي عن سعيد بن بشير سا، ولعله يهم في الشئ بعد الشئ ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق"(75).

7- "سويد بن عبد العزيز الدمشقي"، قال البخاري "في حديثه نظر، لا يحتمل"(76). سعيد هذا روى النزمذي وابن ماجه، ومجمع على ضعفه، قال أحمد "منزك الحديث"(77)، وقال ابن معين "ليس بشيء" وفي رواية "ضعيف" وفي آخرى "ليس بثقة"(78)، وقال محمد بن سعيد "يروي أحاديث منكرة"(79)، وقال أبو حاتم "لين الحديث في حديثه نظر"(80)، وضعفه النسائي والفسوي(81)، وقال ابن حجر "ضعيف جدا"(82).

إذن سويد بن عبد العزيز متزوك الحديث، لذا أطلق البخاري فيه الضعف بقوله "فيه نظر" وتبين من نفيه الاحتمال أن حديثه لا يرتقي، يؤكد على ذلك قول أبي بكر بن الأثرم سمعت أ عبد وعنده الهيثم بن خارجة فذكرا سويد بن عبد العزيز، فقال أبو عبد للهيثم: كم كانت روايته عن حصين؟ فقال: أربع مئة أو ست مئة. قال أبو عبد : فيها أرى

---

(67) المزي، تهذيب الكمال، (351/10).

(68) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (7/4).

(69) العقيلي، الضعفاء الكبير، (100/2).

(70) ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، (ص157)، المحقق: موفق عبد عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف – الر ض، الطبعة: الأولى، 1404هـ. أحمد بن حنبل، العلل رواية المروذي، (ص246)، المحقق: الدكتور وصي بن محمد عباس، الناشر: الدار السلفية، بومباى – الهند، الطبعة: الأولى، 1408هـ - 1988 م. ابن معين، ريخ ابن معين رواية الدوري، (94/4).

(71) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (7/4).

(72) المرجع السابق.

(73) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص234).

(74) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (7/4).

(75) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (415/4).

(76) البخاري، الضعفاء الصغير، (ص72).

(77) ابن حنبل، العلل رواية ابنه عبد ، (476/2).

(78) ابن معين، التاريخ رواية ابن محرز، (ص51)، ورواية الدوري، (448/4).

(79) المزي، تهذيب الكمال، (259/12).

(80) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (237/4).

(81) المزي، تهذيب الكمال، (260/12).

(82) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص260).

يخلط. فقال: لا، كلها صحاح. فقال أبو عبد : أليس فيها سنزة الإمام سنزة لمن خلفه عن الشعبي، عن مسروق؟ وتبسم كأنه ينكره"[83].

الخلاصة

استعمال البخاري للفظ "محتمل" جاءت في رواة ودلالتها الاحتجاج، فهو ثقة محتج بحديثهم كعبد بن أبي لبيد، وعبد الرحمن بن إسحاق، حيث أخرج لهما. وأخرج مسلم لعبد الملك بن أعين. واتفقا على عبد الوهاب بن عطاء الخفاف. وجاءت في راو احتج به الأربعة وهو سعيد بن بشير، متكلم فيه. وجاءت في راو أخرج له النزمذي وهو المنكدر ومرتبته ضعيف الحديث. وأطلقها في راو أخرج له النزمذي وابن ماجه سويد بن عبد العزيز وهو منزوك الحديث.

إذن من الممكن إدراج لفظ "محتمل" ضمن ألفاظ مرتبة من قيل في حديثه حسن، إذا جاءت مجردة عن الحكم وكان الراوي مختلف فيه كما قال البخاري في عبد الملك بن أعين، وعبد الوهاب الخفاف، أما إذا قيدت أو قرنت بلفظ جرح فدلالتها الضعف قطعا كسعيد بن عبد العزيز.

المطلب الثالث: الاحتمال في تصحيح الحديث

جاء مصطلح "احتمل" على لسان الخطابي في تعريف الحديث الصحيح قائلا: " الصحيح ما اتصل سنده وعدلت أهلية ذلك والتمكن من معرفته احتمل استقلاله"[84].

وهذه مسألة اختلف فيها المحدثون وهي "إمكانية التصحيح" وهل يجوز التصحيح والتحسين لأهل العصور المتأخرة؟.

فذهب ابن الصلاح إلى أنه قد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال دراك الصحيح بمجرد النظر في الأسانيد، ومنع بناء على هذا من الجزم بصحة حديث لم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصا على صحته في شيء من المصنفات المعتمدة في الحديث كبقية الكتب الستة وما شاكلها، فقال " فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال دراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنه ما من إسناد من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه، عر عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان"[85].

وخالف ابن الصلاح الإمام النووي رحمه تعالى فقال: "والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته"[86].

---

(83) المزي، تهذيب الكمال، (259/12).

(84) ابن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث، (ص33).

(85) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص17)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سور ، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: 1406هـ - 1986م.

(86) النووي، التقريب والتيسير، (ص28)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1405هـ - 1985 م.

قال الزركشي: "وعليه عمل أهل الحديث وقد صحح كثير من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحا كابن القطان وتلميذه ابن المواق والضياء المقدسي والزكي المنذري والمزي والذهبي إلا أن الشرط الذي ذكره النووي مأخوذ من تعليل ابن الصلاح والظاهر أنه لا يخالف فيه عند وجوده"[87].

وقد انتقد الحافظ ابن حجر كلام النووي بقوله: "أما استدلال شيخنا ن من عاصر ابن الصلاح قد خالفه فيما ذهب إليه وحكم لصحة لأحاديث لم يوجد لأحد من المتقدمين الحكم بتصحيحها فليس بدليل هض على رد ما اختار ابن الصلاح لأنه مجتهد وهم مجتهدون فكيف ينقض الاجتهاد لاجتهاد وما أورد ه في نقض دعواه أوضح فيما يظهر"[88].

ورجح ذلك السخاوي في فتحه معللا لشيخه، وابن الصلاح تعذر التصحيح، بقوله "ولعل ابن الصلاح اختار حسم المادة ; لئلا يتطرق إليه بعض المتشبهين ممن يزاحم في الوثوب على الكتب التي لا يهتدى للكشف منها، والوظائف التي لا تبرأ ذمته بمباشرتها"[89].

وكذلك دافع السيوطي ورد على من اعتزض على ابن الصلاح نه لا حجة على ابن الصلاح بعمل غيره، وإنما يحتج عليه بطال دليل أو معارضته بما هو أقوى منه[90].

إذن كلام الخطابي وهو من أبناء القرن الرابع الهجري (388هـ) " الصحيح ما اتصل سنده وعدلت أهلية ذلك والتمكن من معرفته احتمل استقلاله" يستفاد منه إمكانية التصحيح لمن تمكنت وقويت معرفته لحديث وعلله، ووافقه عليه النووي من أبناء القرن السابع الهجري (676هـ)، وعليه جل المتأخرين كالمنذري والدمياطي وغيرهم كما سبق.

المطلب الرابع: الاحتمال والكشف عن العلة

من الوسائل التي استخدمها المحدثون في الكشف عن العلة معرفة المدرسة التي نشأ فيها الراوي وترعرع –ويعبر عنها بلفظ يدل على الاحتمال– إذ بهذه النشأة قد يروي حديثا يوافق مذهبه، ولا يستطيع الكشف عن العلة في ضعف هذا السند، إلا من أوتي حنكة حديثية قوية، كأحمد وابن معين وابن مهدي وغيرهم.

فمن الأهمية بمكان معرفة المدارس الحديثية، ونشأتها، ورجالها، ومذاهبها العقدية والفقهية وأثرها و ثيرها في غيرها، وما تميزت به عن غيرها، فقد نشأت للحديث مدارس في المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر واليمن.

ومن أمثلة ذلك:

قول الحاكم: " والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا". وذلك عقب حديث أخرجه في معرفة علوم الحديث، قال: حدثنا أبو عباس محمد بن يعقوب قال: ثنا محمد بن إسحاق الصغاني قال: ثنا ابن أبي مريم قال: حدثنا محمد بن جعفر بن أبي

(87) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (158/1)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الر ض، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م.

(88) ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (273/1)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي لجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

(89) السخاوي، فتح المغيث، (65/1)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م.

(90) السيوطي، تدريب الراوي، (159/1)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفار بي، الناشر: دار طيبة.

كثير , عن موسى بن عقبة , عن أبي إسحاق , عن أبي بردة , عن أبيه , أن رسول صلى عليه وسلم، قال: «إني لأستغفر وأتوب إليه في اليوم مائة مرة»[91] قال أبو عبد : وهذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا علم أنه من شرط الصحيح والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا[92].

قال الدكتور عبد يوسف الجديع: " هو إسناد ظاهره الصحة بلا ريب...لكن المقصود أن تعلم أن وقوع هذه الصورة شبهة توجب البحث عن العلة"[93].

والتي عبر الحاكم عنها بقوله "زلقوا".

ولأهمية ومكانة معرفة هذا النوع من وسائل الكشف عن العلة قال همام عبد الرحيم في شرحه لعلل النزمذي لابن رجب الحنبلي: "وبهذه المعرفة يعالج الباحث أسانيد كثيرة فيكشف عن علتها، فإذا كان الحديث كوفيا، احتمل التدليس، أو الرفض. وإن كان بصر احتمل النصب و ثير الإرجاء والاعتزال في إسناده. فإذا روى المدنيون عن الكوفيين فإنها تختلف الاحتمالات عما إذا روى المدنيون عن البصريين. ولذلك نجد الحاكم يقول بعد ذكره علة حديث: والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا. أما حديث الشام عن المدارس الأخرى فأكثره ضعيف"[94].

الخاتمة

أهم النتائج

1- لفظ "محتمل" عند البخاري تساوي "صدوق" مضافا إليها الخطأ والوهم.

2- لفظ "محتمل" لا يعني التضعيف إلا إذا جاء مقرو لوصف لضعف، كما فعل البخاري.

3- إمكان التصحيح في الأعصر المتأخرة مختلف فيه بين ابن الصلاح والنووي، ولكن مع وجود الإمكانية والمعرفة فممكن.

---

(91) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة، رقم (440) من طريق ز د بن يونس، والطحاوي في شرح المعاني (4/ 289)، والطبراني في الدعاء رقم: (1810)، والبيهقي في الشعب (5/ 318) رقم (6789) من طريق سعيد بن أبي مريم، كلاهما عن محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عُقبة.

قال الدار قطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (43/1): فذكره موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه، والمحفوظ عن الأغر المزني.

قلت: والحديث محفوظ من حديث أبي بردة عن الأغر المزني. أسنده " الحاكم " من جهة حماد بن زيد عن بت البناني، قال: سمعت أ بردة يحدث عن الأغر قال: قال رسول صلى عليه وسلم: " إنه ليغان على قلبي فأستغفر في اليوم مائة مرة " رواه مسلم في صحيحيه، رقم (2). ورواه الكوفيون أيضا: مسعر وشعبة وغيرهما عن عمرو بن مرة عن أبي بردة، هكذا.

(92) الحاكم، معرفة علوم الحديث، (ص114)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1397هـ - 1977م.

(93) الجديع، تحرير علوم الحديث، (748/2)، الناشر: مؤسسة الر ن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003 م.

(94) ابن رجب، شرح علل النزمذي، (127/1)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1987م.

4- معرفة المدارس الحديثية واختلافها أمر مهم، فهي سبيل من سبل الاحتمال في الكشف عن العلة.

أهم المراجع

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، الجرح والتعديل، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آ د الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271هـ 1952 م.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، الضعفاء والمتروكون، المحقق: عبد القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406هـ.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سور ، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: 1406هـ - 1986م.

ابن المديني، علي بن عبد بن جعفر السعدي لولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: 234هـ)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، المحقق: موفق عبد عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف – الر ض، الطبعة: الأولى، 1404هـ.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، الثقات، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آ د الدكن الهند، الطبعة: الأولى، 1393 هـ = 1973م.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، المجروحين، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سور ، الطبعة: الأولى، 1406 – 1986م.

ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي لجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، شرح علل الترمذي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1987م.

ابن سعد، أبو عبد محمد بن سعد بن منيع الهاشمي لولاء، البصري، البغدادي المعروف بن سعد (المتوفى: 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990 م.

ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: 385هـ). ريخ أسماء الثقات، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الأولى، 1404 – 1984م.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكر ء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م.

ابن معين، أبو زكر يحيى بن معين بن عون بن ز د بن بسطام بن عبد الرحمن المري لولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ)، ريخ ابن معين رواية الدوري، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء النزاث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1399 – 1979م.

ابن معين، ريخ ابن معين رواية الدرامي، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للنزاث – دمشق.

ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لابن معين، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1408هـ، 1988م .

أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ)، الكليات، المحقق: عد ن درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، سؤالات الآجري لأبي داود، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي لجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1403هـ/1983م.

أحمد بن حنبل، أبو عبد أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ) ، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد ، المحقق: وصي بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني , الر ض، الطبعة: الثانية، 1422هـ - 2001م.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد (المتوفى: 256هـ)، القراءة خلف الإمام، حققه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه: الأستاذ محمد عطا خليف الفوحباني، الناشر: المكتبة السلفية، الطبعة: الأولى، 1400هـ - 1980 م.

البخاري، الضعفاء الصغير، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء شراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م.

الجوزقاني، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (المتوفى: 259هـ)، أحوال الرجال، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي - فيصل آ د، كستان.

الحاكم، أبو عبد الحاكم محمد بن عبد بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بن البيع (المتوفى: 405هـ)، معرفة علوم الحديث، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1397هـ - 1977م.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، الضعفاء والمتروكون، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث لجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية لمدينة المنورة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، من تكلم فيه وهو موثق، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادييني، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م.

الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، حقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382هـ - 1963 م.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، فتح المغيث، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تدريب الراوي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفار بي، الناشر: دار طيبة.

العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: 261هـ)، الثقات، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى، 1405 – 1985م.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: 322هـ)، الضعفاء الكبير، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ - 1984م.

الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، المحقق: أكرم ضياء العمري،، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، 1401هـ- 1981 م.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ)، تهذيب الكمال، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 – 1980م.

المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن ج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، الناشر: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت-القاهرة، الطبعة: الأولى، 1410هـ-1990م.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، الضعفاء والمتروكون، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.

النووي، أبو زكر محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، التقريب والتيسير، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1405هـ - 1985 م.